



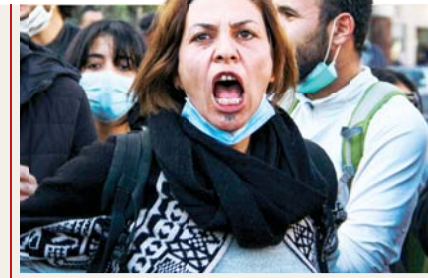
نتتياهو يطرق أبواب عرب إسرائيل

كأس 2



عصر جو بايدن

كأس 5، 7، 8، 12، 19



ثورة لاستعادة الثورة في تونس

كأس 4، 6، 9



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/01/21

08 جمادى الثانية 1442

السنة 43 العدد 11947

Thursday 21/01/2021

43rd Year, Issue 11947

العرب

مراجعة تصنيف الحوثيين رسالة أميركية سلبية تترك الملف اليمني

أجل إلغاء قرار تصنيف هذه الجماعة منظمة إرهابية، نظرا إلى ما يمثل هذا القرار من خنق حقيقي للحوثيين وتحركاتهم الداخلية والخارجية. ولم يستبعد علاو "وجود أجحة داخل الحكومة اليمنية تدعم هذا الإلغاء وتريد الاستمرار في استثمار الصراع لصالح شخصية".

وتشير التوقعات إلى اقتراب موقف الإدارة الأميركية الجديدة -في ما يتعلق بالملف اليمني- من الموقف الأوروبي الذي يضغط لإنهاء الحرب في اليمن ودفع الأطراف نحو تسوية سياسية قائمة على جهود المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث.

وتحتاج واشنطن إلى المواءمة بين رغبتها في إنهاء الحرب، وحماية مصالحها ومصالح حلفائها الاستراتيجية في المنطقة، بما يضمن عدم توسع النفوذ الإيراني.



محمد علي علاو

تحرك منظم للضغط على واشنطن من أجل إلغاء تصنيف الحوثيين

وفيما كانت السياسة الأميركية خلال السنوات الماضية تتأرجح بين دعم الرؤية الأوروبية في الملف الإنساني والدعوة إلى مفاوضات سياسية بين الأطراف اليمنية، وبين دعم التحالف العربي للصاعدين السياسيين والعسكريين، يعتقد مراقبون يمنيون أن الفترة القادمة قد تشهد عودة إلى ملامح رؤية الحل التي تبناها الرئيس الأسبق باراك أوباما، وتتمحور حول مبادرة كيري الذي عاد مجددا إلى الواجهة كمبعوث خاص للرئيس بايدن.

وأكدت مصادر سياسية مطلعة لـ "العرب" أن المقترحات التي تبناها كيري في عام 2016 خلال مشاورات غير معلنة في العاصمة العمانية مسقط، وقوبلت آنذاك برفض التحالف العربي والحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، تم تضمينها مجددا في مبادرة غريفيث المعروفة باسم "الإعلان المشترك".

وتتضمن المبادرة آليات بناء الثقة ووقف إطلاق النار بين الحكومة اليمنية والحوثيين، وكذلك ترتيبات الفترة الانتقالية التي يعتبر مراقبون يمنيون أنها تمنح الميليشيات الحوثية حق الاحتفاظ بمكاسبهم السياسية والعسكرية.

عند - أعادت تصريحات أنتوني بلينكن، مرشح الرئيس الأميركي جو بايدن لشغل وزارة الخارجية في الإدارة الأميركية الجديدة، التي تعهد فيها بإعادة النظر في قرار تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية تكهنات حول التحولات المحتملة في موقف واشنطن من الملف اليمني.

واعتبرت أوساط يمنية أن تراجع واشنطن عن هذا القرار يحمل رسالة سلبية من إدارة بايدن إلى الحكومة اليمنية والتحالف العربي، وقد تعود بالملف اليمني إلى مربع الأزمة التي عاشها في فترة وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري، الذي وفرت مواقفه غطاء لأنشطة المتمردين الحوثيين.

واتسمت تصريحات بلينكن -وفقا لمراقبين- بنوع من الضبابية وعدم اكتمال الرؤية السياسية تجاه الملفات الساخنة في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الملف اليمني، حيث كشف في جلسة استماع أمام الكونغرس للمصادقة على ترشيحه لمنصب وزارة الخارجية عن اعتراف الإدارة الجديدة وقف الدعم الأميركي للحرب في اليمن، مع تأكيده على أن الحوثيين "يتحملون مسؤولية كبيرة حيال ما يحصل في اليمن".

وجاءت تصريحات بلينكن بعد ساعات من دخول القرار حيز التنفيذ، حيث قوبل هذا القرار باعتراضات أممية وأوروبية تحت ذرائع الانتكاسات الإنسانية المحتملة لمثل هذا القرار، بالرغم من إعفاء الولايات المتحدة -في بيان نشر على موقع وزارة المالية الأميركية- الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الدولية من العقوبات. واعتبر محمد علي علاو، المحامي اليمني ورئيس رابطة المعتقلين للحقوق الإنسان والهجرة في أميركا، أن تصريحات بلينكن ليست مفاجئة بالنظر إلى أولويات الإدارة الديمقراطية الجديدة التي تضغط باتجاه حلحلة مشاكل الشرق الأوسط عن طريق الحلول السياسية والتفاوض.

وقال علاو في تصريح لـ "العرب" إن بلينكن -لم يعترض على تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية تستحق التصنيف من حيث المبدأ، حيث ربط هذا الموقف بالمخاوف من أن يفاقم ذلك التصنيف الأزمة الإنسانية استجابة لضغوط بعض الدول الأوروبية".

وأشار علاو إلى "وقوف بعض الدول والمنظمات والجماعات التي تدور في فلك المصالح الإيرانية، خلف تحرك خفي ومنظم لمحاولة الضغط على واشنطن من

تشابك الضرورات يهيمن على عودة العلاقات بين مصر وقطر

تأجيل الملفات الخلافية إلى حين انجلاء مواقف إدارة بايدن



ماذا بعد استئناف الرحلات الجوية..

الأخيرة بما هو مطلوب منها، وقبلت عودة العلاقات لمنع تعرض تحالفها مع السعودية لأي هزة سياسية بعد تمسك الرياض بالمصالحة، ورغبة القاهرة في الحفاظ على تماسك الرباعي العربي الذي يضم معها الإمارات والبحرين. ويميل النظام المصري إلى التهذبة وتخفيض مستوى الخلافات الإقليمية، وسط سهولة عارمة للقضايا في المنطقة. وإلى حين استئناف نوابس الإدارة الأميركية حبال الشرق الأوسط، لا تزال الكثير من توجهات بايدن غير معلومة للقاهرة، وتبعث بإشارات في اتجاهات مختلفة، تشي بعدم الحسم في أمور كثيرة.

ولا تعلم القاهرة إلى أي درجة ستكون واشنطن منخرطة في ملف الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، المتوقع أن يكون محل صدام معها، إذا تكررت فيه مواقف إدارة باراك أوباما السابقة. وتتجه إدارة بايدن إلى تبني صيغة من العمل المؤسساتي يتم اتخاذ القرارات فيه وفقا لأداء بيروقراطي، ما يفرض على مصر حذرا إزاء القضايا الخلافية.

وأكدت المصادر أن "هناك اتفاقا على الالتزام بالمبادئ العامة للمصالحة، وعدم نشرها عن قصد في وسائل الإعلام، مع قيام لجنة فنية بمتابعة ومراقبة السلوك القطري تجاه مصر، والتأكد من عدم التدخل في الشؤون الداخلية".

وبدأت أعمال اللجنة فعلا بعد انتهاء قمة الغلا في السعودية، وجرى التخلي عن مطلب إغلاق قناة الجزيرة، شرط عدم تبني الدوحة مواقف الإخوان. وحاولت قناة الجزيرة تخفيف نبرة خطابها تدريجيا، وخفضت سقف استضافة قيادات إخوانية، واستعانت بشخصيات معارضة قريبة من الجماعة للإبقاء بالتزامها بالمصالحة وعدم التخلي عن نهجها، وتعلم أن تصرفاتها باتت تحت منظار مصر.

وتريد الدوحة عدم الوقوع في فخ استضافة قيادات مصنفة إرهابية على اللائحة الأميركية، مثل "حسم" و"لواء الثورة"، وهما من الأجنحة العسكرية التي تقول القاهرة إنها تتبع جماعة الإخوان.

وتبدو القاهرة غير متحمسة كثيرا لفكرة التفاعل بكثافة مع الدوحة، حيث لديها مجموعة من الشكوك في عدم التزام

بشئى بأن هناك التزامات غير معلنة متبادلة بين الطرفين، يمضيان باتجاه تنفيذها مستقبلا، وموقف القاهرة يؤكد أن تلك الالتزامات تسير في طريق جاد دون الإفصاح عنها في الوقت الحالي".

واستؤنفت الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين، تنفيذًا لاتفاقية المصالحة التي أبرمت في القمة الخليجية بالسعودية في الخامس من يناير الجاري، وهو ما أوقف تكهنات راجت حول تملل القاهرة من مصالحة غابت عنها الكثير من شروطها، لكنه لم يوقف زحف توقعات ذهبت إلى قبول القاهرة عودة العلاقات على مضض.

وكشفت مصادر مصرية، لـ "العرب"، أن ملف احتضان جماعة الإخوان جرى تأجيل البت فيه لعدم تعكير الإعلان عن المصالحة الخليجية، التي قبلت بها القاهرة حاليا مع وضع التصرفات القطرية تحت المنظار، وقياس مدى التغيير في سلوكها، حيث وعدت الوساطة الأميركية التي لعبت دورا حاسما لدى الطرفين، بعدم احتضان قطر قيادات أو كوادر إخوانية صدرت في حقها أحكام قضائية في مصر.

القاهرة - فرضت مجموعة من الضرورات الإقليمية والدولية نفسها على عودة العلاقات بين مصر وقطر، الأربعاء، بعد أن تلقت القاهرة تلميحات بان الدوحة ستأخذ في الاعتبار المخاوف المصرية من احتضان قوى إسلامية معارضة.

ياتي هذا في وقت تتوقع فيه مصادر دبلوماسية أن يتم تأجيل الحديث في محاور الخلاف بين القاهرة والدوحة إلى ما بعد اتضاح مواقف الرئيس الأميركي جو بايدن من ملفات المنطقة المثيرة للجدل مثل العلاقة بين قطر ومجموعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

وفتحت السفارة المصرية أبوابها في الدوحة، عقب الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية، تحت قيادة الوزير المفوض أحمد سمير، كقائم بالأعمال، إلى حين اختيار سفير مصري جديد، وبذلك انتهت مهمة اليونان كراعية للمصالح المصرية في قطر.

وعلمت "العرب" أن البعثة العمانية في القاهرة التي كانت ترعى مصالح قطر أنهت مهمتها، وسيتولى مندوب عبدالعزيز السهلوي مهام القائم بأعمال سفارة بلاده في مصر، وقد يجمع بين المهمتين رسميا.

وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان لها، الأربعاء، "اتصالا بالخطوات التنفيذية في إطار تنفيذ الالتزامات المتبادلة الواردة ببيان الغلا، تبادلت مصر وقطر مذكرتين رسميتين، حيث التقت الدولتان بموجبها على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما".

وأوضح وزير الخارجية المصري سابقا، السفير محمد العربي، أن مصر "راضية في حسن نواياها تجاه حل الأزمة في قطر، وتراقب ردود فعل الدوحة على قراراتها المتعلقة بالانفتاح، ومتابعة مدى رغبتها الحقيقية في إنهاء الأزمة كلياً".

وأضاف العربي لـ "العرب" أن "الموقف المصري



محمد العربي

مصر ماضية في حسن نواياها وتراقب ردود فعل قطر

تأجيل الانتخابات العراقية فرصة أمام الأحزاب الجديدة لنيل ثقة المحتجين

مؤشرات على إقبال شبابي لافت للحصول على بطاقة المشاركة في الاقتراع

شبابي واضح للحصول على بطاقة المشاركة في الاقتراع. وقالت مصادر في مفوضية الانتخابات إن "نسب تحديث سجل الناخبين في أوساط الشبان مرتفعة حتى الآن".

ويقول مراقبون إن هؤلاء الشبان في حال خرجوا للتصويت في العاشر من أكتوبر القادم، قد يكونون على موعد مع تغيير مصير البلاد الغارقة في العنف والفوضى والظلام والفقر.

وفي حال تأكدت زيادة الإقبال على تحديث السجلات الانتخابية في صفوف الشبان استعدادا للتصويت، فإن على أحزاب الإسلام السياسي أن تشعر بالخطر فعلا.

وبسبب تقشي الفساد السياسي في أوساطها وفشلها في ترشيح شخصيات ملائمة لشغل المواقع التنفيذية، لم تتمكن هذه الأحزاب من تطوير قواعدها الشعبية، وبقي الجمهور الذي يصوت لها هو الجمهور الذي ترتبط مصالحه بها مباشرة، ولا سيما في ما يتعلق بالجانب الوظيفي.

لذلك يعتقد مراقبون أن الإقبال الشعبي الكبير على المشاركة في الاقتراع العام قد يضع الأحزاب العراقية التقليدية -وهي في معظمها تنحدر من خلفيات على صلة بالإسلام السياسي- في ورطة. وتؤكد المؤشرات التي توفرها عملية تحديث سجلات الناخبين وجود إقبال

أكبر عدد من الناخبين ضرورة تحديث بياناتهم لتتسنى لهم المشاركة. ويسود اعتقاد مبني على مخرجات تجارب انتخابية سابقة في العراق، بأن الأحزاب التقليدية تملك جمهورا محدودا، هو الذي اعتاد التصويت لها في كل اقتراع.

زيادة الإقبال على تحديث السجلات الانتخابية تشعر أحزاب الإسلام السياسي بالخطر

على الحكومة بعد انتهاء الصيف، ما قد يدفعه إلى تصويت عقابي ضدها وضد كل من يمثلها.

لكن الكاظمي اضطر إلى قبول هذه المجازفة وإعلان العاشر من أكتوبر موعدا جديدا للانتخابات المبكرة، لمنح المفوضية الفرصة الكافية لتسجيل الأحزاب والكيانات المتنافسة وتحديث سجلات الناخبين الذين يحق لهم أن يشاركوا في الاستحقاق الانتخابي.

وتريد الحكومة أن تعوض تداعيات قرار تأجيل الانتخابات بمنح أكبر عدد من الأحزاب الجديدة التي تأسست في أجواء الحركة الاحتجاجية فرصة خوض السباق الانتخابي، وأن تقنع

يونيو 2021 موعدا للانتخابات المبكرة، التي كانت أحد أبرز مطالب حراك أكتوبر الشعبي الواسع في 2019. واختار الكاظمي هذا الموعد كي يتجنب تأثير أشهر الصيف الحارة على مزاج الناخبين، حيث يستمر ملف الكهرباء في تشكيل أحد أكبر تحديات الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد.

وكان رئيس الوزراء العراقي يامل أن تجرى الانتخابات بداية يونيو، وهو باكورة الأشهر الحارة جدا في البلاد؛ إذ أن دخول يوليو وأغسطس بدرجات حرارة تناهز الـ 50 درجة مئوية، مع شلل شبه تام في منظومة الطاقة الوطنية، يعني أن الناخب سيكون ناقما جدا